تجارة المقايضة واثرها في تنمية المناطق الحدودية وتطوير التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول الجوار..(واقع وافاق).

أ. يوسفي محمد
جامعة مستغانم

الملخص:

ان لتجارة المقايضة اثار جد ايجابية في بعث حركية التنمية بالمناطق الحدودية، وجاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على التعرف بالعلاقة بين تجارة الحدود كأحد أشكال التجارة التي تميز المناطق الحدودية لاسيما الجنوبية منها واثرها في تحقيق التنمية بالمناطق الحدودية التي تعتبر رهان وتحدى استراتيجي تواجهه الدولة الجزائر في الوقت الراهن، وهذا يرجع الى طول شريطها الحدودي الذي يحد العديد من الدول التي تعرف بعضها ازمات داخلية منها الامنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت لها انعكاسات سلبية على المناطق الحدودية لاسيما مالي وليبيا ،ولقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلي أن التجارة المقايضة تعتبر ذات أبعاد إستراتيجية تتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني لهذه المناطق بالإضافة الى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجزائر و دول الجوار .

الكلمات المفتاح : تجارة الحدود ، تجارة المقايضة، المناطق الحدودية، التنمية، الجزائر.

Résumé:

-Le commerce transfrontalier a déclenché très positif sur le mouvement de développement envoyé dans les zones frontalières, et cet article était de mettre en évidence de reconnaître la relation entre le commerce transfrontalier comme une forme de commerce, en particulier les zones frontalières du sud de les distinguer et de leur impact sur le développement des zones frontalières, ce qui est un pari et contestées visages stratégiques Etat de l'Algérie à l'heure actuelle, cela est dû à la longueur de la frontière qui limite son fil de nombreux pays connus comme des crises internes, la sécurité, politique, sociale et économique, qui ont eu des répercussions négatives sur les zones frontalières, en particulier le Mali et la Libye, OLQ D a été atteint grâce à cette étude que les frontières commerciales sont des dimensions stratégiques, il est de parvenir à un développement économique, social, politique et de la sécurité de ces domaines, ainsi que de renforcer la coopération commerciale entre l'Algérie et les pays voisins.

Mots-clés: commerce frontalier, commerce, développement, Algérie.

مقدمة:

تشهد الجزائر اليوم فترة انتقال تنموي حرجة تتزامن والاضطرابات الأمنية التي تعيشها على صعيد ولاياتها الحدودية، ذلك أن هذه الأخيرة تشكل بؤرة توتر إقليمي نتيجة لما تتلقاه من ارتدادات سلبية من دول الجوار بالنظر للاختلال التنموي المتصاعد فيها في شتى المجالات، و بهذا أضحت الواجهة الوطنية عرضة للاستنزاف الشامل نتيجة للترابط الوثيق بين جزئياتها بأبعادها المالية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والأمنية ولقد تبلورت هذه المشكلة من خلال انتشار العديد من الظواهر بما في ذلك التهريب، الاتجار بالأسلحة والمخدرات والأعضاء البشرية، الإرهاب...الخ، إذ تستدعي هذه الضرورة تضافر الجهود بين الدول المجاورة والجزائر لإدارة هذه المخاطر والتهديدات والسعي الى تحقيق الاستقرار والامن.

ولا شك ان العلاقات بين الدول حقيقة ثابتة لا يمكن إنكارها، تتزايد وتتشعب هذه العلاقات نتيجة التقدم العلمي الذى أعطى فرص أكثر للاتصال بين الشعوب، ويتولد عن وجودهذه العلاقات بين الدول صور من التعاون الاقتصادي والسياحي والعسكري والاجتماعي عبرالحدود، حيث تمثل التجارة عبر الحدود والتعاون الاقتصادي دوافع لتنمية المناطق الحدودية واعداد بيئة مساعدة على تطوير البنية التحتية، والأسواق، ووسائل النقل وقطاعات اجتماعية أخرى .

كما تعد التجارة والتعاون الاقتصادي عبر الحدود من الآليات التي تساهم في صنع السلام وتنمية المناطق الحدودية، ويعد التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية فيما وراء الحدود الأكثر فعالية إذا ما عم السلام والاستقرار بين الدول.

وبالنظر الى نوع التجارة المنتشرة عبير الحدود الجزائرية نجد ان تجارة المقايضة هي نظام تجاري بدائي يرتكز على تبادل البضع والسلع بين المجموعات والأفراد دون تدخل النقود كوسيلة للتعامل، أين يتم استبدال سلعة بسلعة وهي ما يعرف في الاقتصاد بتجارة المقايضة ،التي رغم التطور الذي يشهده العالم في أساليب المعاملات التجارية والتطور التكنولوجي الكبير الذي شمل مختلف جوانب الحياة، حتى وصلت الدول المتقدمة إلى جيل جديد من التجارة يطلق عليه اسم التجارة الإلكترونية، إلا أنها لاتزال متواجدة وجاري التعامل بها إلى وقتنا الحالي بين تجار المناطق الحدودية التي تنتشر بكثرة خاصة في الشريط الحدود الجنوبي الذي يربط مع كل من موريتانيا ومالي والنيجر، وتعد هذه التجارة منتشرة منذ زمن بعيد عند سكان المناطق الحدودية و التي يعتميدون عليها في حياتهم اليومية اذ تعد اداة حقيقية لتنمية هذه المناطق بالنظر للايجابيات التي تنعكس على تحقيق التنمية المحلية لهذه المناطق، ويتعده الامر الى الرفع و تعزيز من المبادلات التجارية بين الجزائر والدول المجاورة لها عن طريق انشاء مناطق حرة لتبادل التجاري وكذا خلق فرص لدخول اسواق افريقية جديدة، وتقوية الروابط الاقتصادية والتي سوف تنعكس على امن واستقرار هذه المنطقة التي تشهد العديد من التهديدات لاسيما ظاهرة الارهاب والهجرة الغير الشرعية وغيرها.

الاشكالية المطروحة: **الى اي مدي تساهم تجارة المقايضة في بعث التنمية بالمناطق الحدودية وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول الجوار ؟.**

وعليه سيتم الاجابة على هذه الاشكالية المطروحة كم خلال اربع محاور رئيسية كما يلي:

المحور الاول: نظرة عامة حول مفهوم المناطق الحدودية والتجارةالحدود.

المحور الثاني: **ماهية تجارة المقايضة وواقعها بالمناطق الحدودية الجزائرية .**

المحور الثالث: افاق تطوير تجارة المقايضة وتطوير التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول الجوار.

المحورالأول: نظرة عامة حول مفهوم المناطق الحدودية والتجارة الحدود.

اولا– مفهوم المناطق الحدودية واهميتها.

1)– مفهوم الحدود: تعتبر الحدود قديمة النشأة في المجتمعات الإنسانية حيث ظهرت مع اعتماد الإنسان على الزراعة ثم تطورت مع الصناعة والتجارة، و فكرة الحدود هي وليدة رغبة الإنسان في التملك سواء بصفة فردية أو جماعية.

ويعود أصل كلمة حدود إلى اللغة الفرنسية القديمة "bordure" والتي تعني الخط الأمامي للجيش وكذلك نقصد بها "خط التماس" أو "حافة الشيء".

وتعريف الحدود في معجم "لسان العرب":" الحد هو الفصل بين شيئين حتى لا يختلط أحدهما بالآخر أو لا يتعدى أحدهما على الآخر"[i]، أما بالنسبة للقانون الدولي فقد عرف الحدود بأنها: "الخط الفاصل الذي تبدأ أو تنتهي عنده أقاليم دول متجاورة "، أو هي:" خط وهمي يفصل بين قطعتين من الأرض أحدهما عن الآخر يحدد الحيز المخطط لممارسة الاختصاصات الحكومية للدولة ".[ii]

2)– خطوات إنشاء الحدود بين الدول: ويمكن تقسيمها إلى 4 خطوات أساسية:[iii]

أ– مرحلة تعريف الحد: تتم هذه الخطوة من خلال المعاهدات والاتفاقات بين الدول.

ب– مرحلة تعيين الحد: هو اختيار نهائي لحدود داخل منطقة اختيار واسعة.

ج– مرحلة تخطيط وترسيم الحد: وفيها يتم تطبيق ما تم الاتفاق عليه سابقا، ويجب مراعاة ما يلي:

أن يفصل الخط الحدودي بين أمتين مختلفتين عن بعضهما لغويا واجتماعيا وتاريخيا.

أن يمر الخط في منطقة ليست ذات أهمية اقتصادية وذات كثافة سكانية منخفضة.

أن يتبع خط الحدود المظاهر الطبيعية كالجبال والأنهار.

د– مرحلة الإدارة: حيث يتم الاتفاق بين الطرفين على طريقة إدارة الحدود والمعابر بينهما.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المناطق الحدودية بأنها" مناطق في دولة معينة تمتلك حدودا دولية قانونية مع دول أخرى" وتحقيق التنمية المستدامة بهذه المناطق لا يختلف عن المناطق الأخرى سوى بمراعاة خصوصية ومميزات هذه المناطق[iv]

3)–أهمية الحدود الدولية: للحدود الدولية أهمية أمنية كبيرة نوجزها فيما يلي: [5]

1– الأهمية الإستراتيجية: تتأتى من البعد الأمني القومي وخصوصية العوامل الاجتماعية للشعوب المتقاربة حدوديا من حيث العادات والتقاليد، الديانة والتاريخ المشترك أحيانا والتي تؤدي جميعها إلى منع أو تخفيف حصول توترات حدودية، على خلاف ما تنتجه التباينات الإيديولوجية أو العرقية أو العقائدية من منازعات تحول دون نقل الأفكار والعقائد أو إنشاء شراكات تعاون بين الدول المجاورة، وفي الواقع العملي تتوافر الأهمية الإستراتيجية للحدود على عاملين أساسيين لترتيب التفاعل بين الدول أولها عامل الإمكانات والتي تترجم بميزانية القوة العسكرية على جانب الحدود، و ثانيها النوايا السياسية بما يعتزمه كل طرف واقع على حدود طرف آخر فعله وفق قدرته العسكرية؛

2–الأهمية الاقتصادية: تلعب العوامل الاقتصادية دور مهم في تعيين الحدود الجغرافية وحدوث صراعات حول تعديل الحدود كما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول في أوروبا وذلك بسبب الثروات والمواد الأولية، أو خضوعا لاعتبارات تجارية من أجل الحصول على المنافذ البحرية كما كان سائدا بعد الحرب العالمية الثانية، ومن أمثلة تقسيم بعض المناطق الحدودية وفق أسس اقتصادية نذكر تقسيم إقليم **تانكاآريكا** بين الشيلي والبيرو سنة 1929 حسما للنزاع بين البلدين؛

3– الأهمية القانونية: تتجلى هذه الأهمية في مسألة النزاع الإقليمي بين الدول سواء ما تعلق منها بمنازعات السيادة على مساحة جغرافية والتي تستدعي عادة النظر في أسباب السيادة على الإقليم وفق مساحة المناطق المتنازع عليها أو بعدها عن الإقليم الأصلي كالجزر مثلا، أو بتعيين الحدود الخاضعة في تعيينها لعدة وسائل نذكر منها المعاهدات الثنائية أو محدودة الأطراف، أو بقرار إداري كما حددت به معظم الحدود

في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأيضا عن طريق اللجان المشتركة وقرارات المحكمة القضائية أو محكمة التحكيم[v]؛

ثانيا –ماهية تجارة الحدود:

1)–تعرف تجارة الحدود هنالك العديد من التعارف لتجارة الحدود تناولها الكتاب كلٍ علي حسب تخصصه إلا انه مإشتركوا جميعاً في أنها نوع من أنواع التجارة الدولية سواء أكان بمفهومها الضيق أو الواسع والتعريفات هي[vi]:

تعرف تجارة الحدود بأنها نشاط تجاري يمكن أن يتم في السلع التجارية بواسطة الأشخاص العاديين والمستقرين علي بعد 90 كيلومتر من المناطق الحدودية للدولتين المتفقتين بدون التقييد بأسس البنك المركزي.

–وفي تعريف آخر أكثر خصوصية تجارة الحدود تعرف إقتصادياً بأنها المقايضة التبادلية الممكنة للبضائع ببضائع أخري بين الأقاليم المتجاورة في دولتين مختلفتين – مثل التبادل الذي يتم لإحداث الإكتفاء من الحاجيات اليومية عبر المجتمعات المتقاربة والمتصلة فيما بينها في الدولتين

2)–أهمية تجارة الحدود: إكتسبت تجارة الحدود في مراحل تطورها أهمية قصوي خاصة علي حدود الجزائرية المالية و النيجيرية وهي تلعب دوراً مهماً في ضبط العمل في مجال التبادل المحدود للسلع منعاً للتهريب عبر تنظيم المحطات الجمركية وتفعيل ضوابط المواصفات والجودة، كما تمثل مؤشراً مهماً لإستقرار العلاقات بين الدول وتكمن أهمية تجارة الحدود في النقاط التالية[vii]:

1–فتح مجال هذه التجارة ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية علي ممارسة النشاط الإقتصادي علي أسس قانونية.

2–تعمل علي إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المتجاورة التبادل التجاري في الأقاليم المتاخمة للدول المتجاورة يحدث آثراً إيجابياً في زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير وبالتالي يساعد علي الإستقرار والحد من الهجرة إلي العواصم والمدن الكبري.

3–دخول وخروج السلع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغوط علي موانيء الدول الرئيسة.

4–تعمل تجارة الحدود علي تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المتجاورة، حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول.

5–تساعد في تسهيل الحصول علي سلع مستوردة بالعملة المحلية.

6–مع تطور تجارة الحدود تصبح هناك مصالح إقتصادية مع دول الجوار تدعم توحيد الرؤى السياسية بين دول الجوار

3)–أهداف تجارة الحدود: لتجارة الحدود أهداف عدة تتمثل في[viii]:

1–تنمية وتقوية الصلات التجارية بين السودان ودول الجوار وخلق مصالح مشتركة بينهما.

2–دعم أواصر الصداقة بين السودان وجيرانه بتقوية العلاقات السياسية والتقليل من مهددات الأمن والنزاعات الحدودية.

3–تشجيع الولايات الحدودية علي زيادة مواعينها الإيرادية وإيجاد مصادر دخل وإيرادات حقيقية لتمويل الأمن وتقليل النزاعات الحدودية

4– . توفير بعض السلع الضرورية للولايات الحدودية وتفادي الندرة والأزمات المعيشية.

5–تحسين المستوي المعيشي والوضع الإجتماعي للقبائل الحدودية وتوفير فرص عمل للمواطن.

6–تقلل من فرص التهريب وتوفير السلع عبر القنوات الرسمية.

4)–ضوابط عمل تجارة الحدود: التجارة من حيث أنها دولية وإقليمية تعني إنتقال السلع والخدمات ورأس المال والأشخاص وهي علاقات إقتصادية تختلف من دولة إلي أخري لأختلاف الخصائص والمميزات النسبية لكل منها، ولنجاح تجارة الحدود، علي كل ولاية عمل دراسات وافية تتناول طبيعة الولاية من السكان إضافة إلي المقومات والركائز التي تضبط تلك التجارة وأهمها التقيد والإلتزام لسياسات وخطط وزارة التجارة الخارجية والجهاز المصرفي في تطبيق منظم لهذه التجارة مع التأكد من مطابقة إجراءات الإستيراد والتصدير مع المستندات اللازمة عند التخليص[ix].

المحور الثاني : ماهية تجارة المقايضة و واقعها بالمناطق الحدودية الجزائرية .

–من أجل تسهيل المبادلات التجارية بين دول الجوار للجنوب الكبير على الشريط الحدودي خصوصا بين الجزائرومالي والنيجر والتي تتميز بعادات مشتركة منذ القدم من خلال التبادل التجاري والثقافي بين سكان هذه المنطقة سعت السلطات العمومية إلى تأطير وتنظيم هذه التبادلات التقليدية لتكون أكثر فاعلية في تنمية هذه المناطق المشتركةوتسهيل التفاعل الإيجابي بين هذه الشعوب فكانت تجارة المقايضة أفضل وسيلة في هذا الإطار.

اولا – مفهوم تجارة المقايضة:

1)–تعريف تجارة المقايضة: تعرف تجارة الحدود علي أنها نوع من أنواع التجارة الخارجية يتم فيها تصدير سلع بالمقابل إستيراد سلع بنفس القيمة غير أنها لا تخضع للإجراءات المصرفية كفتح خطابات الإعتماد لأي من سلع الصادر أو الوارد كما يتم التعامل في تجارة الحدود بالعملات الوطنية فقط، وهي تجارة إستيراد وصادر وتمارس عبر المحطات الجمركية فقط.

–تسمي التجارة بتجارة الحدود عندما تستوفي التجارة الإجراءات التالية[x]:

1–القيد في سجل المصدرين والمستوردين تحت مسمي تاجر حدود مع الولاية المعنية وفق قانون سجل التجاري.

2–التقيد بالبرتوكولات والأهداف الكلية المحددة التي يتم التوقيع عليها بين الولايات الحدودية ووزارة التجارة كل ولاية علي حدة.

3–تتحدد هذه البروتوكولات سنوياً أو يتم التوافق علي العمل بما تم التوقيع عليه في العام السابق.

4–إعتماد سلع الصادر والوارد من قبل بنك السودان بالولاية المعنية لدواعي متابعة الإيفاء بالتنفيذ السليم والمحاسبة إذا لزم الأمر.

–تجارة الحدود نشاط تجاري محدود بين الأفراد والمجموعات السكانية المشتركة بين دولتين لسد الإحتياجات بمنافع متبادلة، وأصبح هذا النشاط قانونياً وإقتصادياً بواسطة الجهات الرسمية لتحقيق عدة أهداف أهمها مكافحة التجارة غير المشروعة وإنعاش الحركة التجارية مما يؤدي للإستقرار الإجتماعي و الامني و الاقتصادي بهذه المناطق.

2)–مميزات تجارة المقايضة : تجارة الحدود فهي نشاط إقتصادي يقوم علي تبادل السلع والخدمات بين منطقتين لدولتين متجاورتين تفصل بينهما حدود معترف بها وتحكم كل منها نظم إدارية مستقلة ، تتميز هذه التجارة بسمات تتلخص في التالي: [xi]

1–لها سجل خاص بها تبدأ الإجراءات الأولية لإستخراجه بالولاية المعينة ثم تكمل الإجراءات بإدارة السجل بوزارة التجارة الخارجية.

2–إقتصار المتعاملين فيها علي حاملي السجل من التجار والشركات الصغيرة من قاطني الولاية الحدودية.

–3إنخفاض أسعار السلع المتبادلة مقارنة بأسعارها في المناطق الأخري بسبب إنخفاض تكلفة الترحيل.

4–إتباع إسلوب المقايضة في التبادل السلعي بقيمة متساوية للصادر والوارد وإعتبار الدولار كمعيار لقيمة السلع.

5–التبادل التجاري يكون بحجم يتناسب وإحتياجات سكان المنطقة الحدودية ووفقما يحدده طلبها الكلي علي ألا يتعدي الهدف الموجود بإتفاقية تجارة الحدود الموقعة بين الولاية ووزارة التجارة.

3).النصوص المنظمة للمقايضة: لقد سن المشرع الجزائري العديد من النصوص القانونية لتنظيم هذه التجارة فيما يلي:

- ✓ –القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1994/12/14 الذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي [xii].
- ✓ –القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1999/02/13 المتضمن انشاء شهادة المصدر لبعض المنتوجات .
- ✓ –القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1999/04/12 الذي يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1994/12/14 الذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي [xiii].
- ✓ –القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2001/03/08 الذي يحدد الكيفيات الخاصة بممارسة تجارة المقايضة الحدودية بمناسبة الدورة الاولى لمعرض اميني تاسيلي 2001[xiv].
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 05–467 المؤرخ في 10 ديسمبر 2005 ، المحدد لشروط مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة عبر الحدود و كيفيات ذلك[xv].

–الولايات المعنية :تقتصر تجارة المقايضة على متابعة عمليات المقايضة في كل من تمنراست و إليزي بجهة ورقلةو تندوف و أدرار بجهة بشار إلا أن النشاط حاليا يتركز فقط بولاية تمنراست مع كل من الدولتين[xvi].

ثانيا – شروط تجارة المقايضة : لممارسة نشاط تجارة المقايضة على المتعامل الاقتصادي سواء كان شخص معنوي أو طبيعي أن تتوفرفيه الشروط التالية :

– أن يكون مقيما بإحدى الولايات المعنية مسجل في السجل التجاري بصفة تاجر جملة وتتوفر لديه هياكل

التخزين ووسائل النقل خاصة بهأو مستأجرة تمنح الرخصة التي تمكن من الممارسة القانونية من طرف والي الولاية كما يمكن للوالي سحبالرخصة في الحالات التالية :

- ✓ ممارسة تجارة المقايضة لصالح طرف آخر .
- ✓ عدم القيام بأي عملية استيراد أو تصدير خلال السنة المعنية .
- ✓ عدم احترام الأحكام الشرعية والتنظيمية التجارية–الجمركية–الجبائية المعمول بها.

1)–البضائع المعنية بالمقايضة: حسب القرار الوزاري المشترك فالبضائع المعنية:

أ–بالنسبة للمنتوجات الجزائرية: نجد كل من (التمور العادية، تمور فريزة باستثناء دقلة نور، الملح المتراليالأشياء المتزلية من (البلاستيك والألومنيوم والحديد والفولاذ)، البطانيات، المنتوجات التقليدية المحلية ماعدا الزرابي المصنوعة من الصوف.

ب– أما بالنسبة المنتوجات الإفريقية: تتمثل في (الماشية الحية ، الحناء، الشاي الأخضر، التوابل، اللحوم المجففة القماش الذرة البيضاء، زبدة الزنج، البقول اليابسة، الأرز، المنجا والأناناس...

– مع الإشارة إلى أن القائمة يمكن أن تتوسع بقرار وزاري مشترك بمناسبة دورات الأسيهار بتمنراست وامني تاسيلي بإليزي .

2) –الشروط التي تتعلق بالبضائع الموضوعة للمقايضة: من الشروط التي يجب أن تتوفر في البضائع الموجهة للمقايضة ما يلي:

- ✓ احترام قواعد الصحة النباتية .
- ✓ احترام قواعد الطب البيطري.

3)–حصيلة تجارة المقايضة: تعرف هذه التجارة في الجزائر ارتفاع محسوسا في حجم المبادلات التجارية بين الجزائر و دول الجوار تطورا كبير و كذلك من حيث مؤشرات الارباح المحققة من وراء هذه التبادلات بإضافة المساهمة في بعث التنمية وتنشيط الحركة التجارية عبر الحدود وهو ما تكون له انعكاسات ايجابية اخري على المناطق الحدودية وعليه سوف نحاول انستعرض بعض الاحصائيات المتوفرة لدينا كما يلي:

1– حصيلة تجارة المقايضة لسنة 2007: وتشير حصيلة الواردات الصادرة عن المديرية الجهوية للجمارك ببشار خلال الثلاثي الثالث من سنة 2007 إلى استيراد 20 طنا من مادة الشاي الأخضر من النيجر إلى ولاية أدرار عبر برج باجي مختار قدرت قيمتها بـــ 3.38800.00دج ومن دولة مالي تم استيراد 115 رأس من كباش السيدوان و82 طنا من الشاي الأخضر و124 رأس من الإبل و42 طن من البشنة قدرت القيمة الإجمالية للواردات بـــ 7.896500.00دج، فقد تم تصدير 365 طن باتجاه دولة النيجر فاقت قيمتها السبعة ملايير سنتيم، إلى جانب 987000 طن باتجاه مالي اكثر من 28 مليار سنتيم، وتأتي بكميات اقل مادة الملح المحلي والأواني البلاستيكية والألمنيوم والحديد الصلب إلى جانب الصناعات التقليدية ما عدا الزرابي الصوفية[xvii].

2–حصيلة تجارة المقايضة لسنة 2011: فحسب الإحصائيات الجمركية التي تحصلنا عليها لسنة 2011، أي قبل غلق الحدود، فقد بلغت فاتورة التصدير أزيد من 1 مليار دينار تساهم بها تجارة المقايضة في الخزينة العمومية، هذا المبلغ المعتبر الذي كان من المفترض أن يضاعف إلى أكبر من هذا، شهد ركودا كبير كانت له آثار جانبية، حيث تضرر بائعو التمور الذين لم يجدوا أين يسوقوا تمورهم كونها عادية ولا تستهلك في السوق المحلية، في وقت كانت لها سوق تسوق فيها، كما عرف سوق الماشية ارتفاعا في الأسعار وكذا التوابل والفول السوداني وغيرها[xviii].

3–حصيلة تجارة المقايضة لسنة 2016 : لقد تم تسجيل مؤشرات جد مهم في مجال تجارة المقايضة من حيث السلع و المنتجات المتبادلة و كذلك من حجم المبادلات المسجلة في سنة 2016 من خلال ما يلي[xix]:

أ- المنتوجات المستوردة:

المنتوج	الكمية طن	القيمة دج	نسبة الكمية المستوردة %
فاكهة المذجا	4 614,62	323 023 400,00	65,87
الشاي الأخضر	1 873,15	468 287 500,00	26,74
أوراق الحناء	151,41	10 598 420,00	2,16
قنفل أحمر جاف	19,05	1 333 500,00	0,27
توابل(عود الزنجبيل)	281,02	19 671 400,00	4,01
الذرة البيضاء	42,90	1 287 000,00	0,61
كتان الطاري	16,35	61 312 500,00	0,23
كتان الشاش	6,68	18 036 000,00	0,1
المجموع	7 005,18	903 549 720,00	100

المصدر:http://www.drcouargla.dz/index.php/bilan-com-ext/deftroc

ب- الثروة الحيوانية (المواشي) : تتعدد انواع المواشي التي يتم المتاجرة بها على المناطق الحدودية و هي:

المواشي	عدد الرؤوس	القيمة(دج)	النسبة %
الأغنام	11 294	67 764 000,00	85,66
الأبقار	423	10 575 000,00	3,21
الإبل	1 382	41 460 000,00	10,48
الماعز	116	348 000,00	1,58
المجموع	13 215	120 147 000,00	100

المصدر:http://www.drcouargla.dz/index.php/bilan-com-ext/deftroc

ج-المنتجات الجزائرية المصدرة : بينما المنتوجات الرئيسية التي يتم المقايضة بها هي التمور وخاصة دقلة نور الجافة من ولاية ادرار بالأخص نظر لتحملها المسافة الطويلة بين الجزائر و دول الجور و عدم تلفها بالإضافة الى منتجات اخرى كالجلود الابل و بعض الصناعات التقليدية .

المنتوج	الكمية (طن)	القيمة (د ج)
التمر الجاف	43.027.60	645.414.000.00

المصدر:http://www.drcouargla.dz/index.php/bilan-com-ext/deftroc

-ويشير الخبير الاقتصادي **مراد بوكلة** الدكتور في الاقتصاد التطبيقي أن الاستغلال الأمثل لطاقات تمنراست، سيقلب راهن الصادرات الجزائرية رأسا على عقب، ويمنح للجزائر فرصة اقتحام أسواق القارة السمراء، خصوصا مع إبداء 8 دول عضوة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، وهي: السنيغال، كوت ديفوار، النيجر، مالي، غينيا بيساو، البنين، بوركينا فاسو والطوغو، رغبتها في تنفيذ مبادلات تجارية مع الجزائر.

-و يركز **الشيخ ولد الحسين** رئيس الاتحاد الوطني للمصدرين، على أنّ الارتقاء بمكانة تمنراست الاقتصادية كفيل بمضاعفة حجم الصادرات الغير نفطية وتدارك التأخر المسجّل، لا سيما مع تميّز عاصمة الأهقار كفضاء اقتصادي مفتوح في تسويق نصف مليون طن من التمور، ناهيك عن تنشيط حركة السلع، وضمان مرونة أكبر للحراك التجاري نحو وخارج الجزائر، وتحقيق مداخيل ضخمة في الأسواق الخارجية[xx].

المحور الثالث : افاق تطوير تجارة المقايضة و تطوير التعاون الاقتصادي بين الجزائر و دول الجوار.

-أوضح **المدير العامة للجمارك بودربالة**، يوم الخميس 26 جانفي 2012 ، إنّ نشاط المقايضة يكتسي **"أهمية بالغة"** في المناطق الجنوبية بالنظر لما تحققه من تبادلات تجارية و اقتصادية مختلفة، في هذا الصدد، أبرز مسؤول الهيئة الرقابية الأهمية الاستراتيجية التي تتميز بها ولاية مثل تمنراست التي تتوفر على شريط حدودي كبير وتمثل بوابة الجزائر نحو إفريقيا ، و التي تعرف نشاطا كبيرا في مجال التبادلات التجارية وهي نقطة تقارب الجزائر مع باقي دول الجوار فإن الجمارك تعمل من أجل التقريب بين الدول من خلال تسهيل الإجراءات الجمركية عبر الحدود، وقد تم تنظيم ملتقى حول "تجارة المقايضة" فرصة "لتقييم الجوانب القانونية لهذا النوع من التجارة ومناسبة أيضا لوضع تصورات جديدة تسمح بتفعيل هذا النوع من التعاملات التجارية بما يضمن تبادل تجاري أفضل"[xxi].

اولا-ايجابيات تجارة المقايضة على المناطق الحدودية: لتجارة الحدود الكثير من الاثار الإيجابية علي المناطق الحدودية من النواحي الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية والأمنية [xxii]،يمكن تفصيلها كالآتي[xxiii]:

- زيادة الإيرادات المالية بالولايات الحدودية نتيجة لممارسة تجارة الحدود حيث تتحصل علي موارد مالية كبيرة مما جعل تجارة الحدود أحد الموارد المالية الهامة بالولايات الحدودية.
- النشاط التجاري يؤدي إلي زيادة الإنتاج والتصدير والإحساس بالمصلحة وتقوية الصلات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المجاورة.
- إقامة محطات جمركية وفتح أفرع للبنوك التجارية بالمناطق الحدودية لتسهيل عمليات تجارة الحدود وبالتالي خدمة مواطني المنطقة[xxiv].
- إهتمام الولايات الحدودية بزيادة إنتاجها من السلع وترقية وتحسين جودتها، مثل زيادة النشاط الفلاحي وحجم الاراضيا لمزروعة، وقنوات لتصريف المنتجات الحرفية والصناعية محلية الصنع.
- إجراءات تجارة الحدود المبسطة تغري المهربين للإنخراط بفكرة التجارة مما يحد من ضياع الأموال المهدرة عن طريق التهريب.
- تساعد علي الإستقرار والحد من الهجرة من الريف إلي المدن أو إلي الخارج من خلال إيجاد فرص عمل ومهن جديدة لم تكن موجودة بتلك الولايات مثل (التخليص الجمركي، الترحيل من الولايات إلي دول الجوار، التفريغ والمناولة، إنشاء المطاعم والمقاهي والفنادق والخدمات المصرفية والمتاجر الصغيرة، الزراعة ،الانشطة الحرفية..الخ).
- توفير إحتياجات المواطنين بالولايات الحدودية ذات التداخل القبلي والذي يخلق مصالح مشتركة تقلل من الإحتكاكات القبلية مما يؤدي إلي الإستقرار الأمني بتلك المناطق النائية.
- تنمية الدبلوماسية الشعبية بين دول الجوار، كما أنها تمكن الجهات الأمنية من معرفة وتلافي المهددات الأمنية قبل وقوعها.
- قيام نشاط تجارة الحدود يؤدي إلي إستقرار مواطني المناطق الحدودية ويضمن تواجدهم المستمر بمناطقهم وعدم هجرها مما يساعد علي توفير فرص العمل لهم وتجميعهم في تجمعات سكانية مستقرة.
- تسهيل محاربة التطرف والجريمة المنظمة والارهاب، وتجفيف مصادر تمويله والمتمثلة أساسا في التهريب.
- فتح مجال هذه التجارة ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية علي ممارسة النشاط الإقتصادي علي أسس قانونية.
- تعمل علي إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المتجاورة.
- التبادل التجاري في الأقاليم المتاخمة للدول المتجاورة يحدث آثاراً إيجابيا في زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير وبالتالي يساعد علي الإستقرار والحد من الهجرة إلي العواصم والمدن الكبري.
- تعمل تجارة الحدود علي تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المتجاورة، حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول.
- مع تطور تجارة الحدود تصبح هناك مصالح إقتصادية بين دول الجوار تدعم توحيد الرؤي السياسية بين دول الجوار[xxv].

ثانيا-العراقيل التي تواجهها تجارة المقايضة بالجزائر :هناك العديد من معوقات التنمية والتطوير للحدود نذكر منها :

1)-عدم استقرار الوضع السياسي ببعض دول الجوار التي تشهد حربا داخلية على غرار مالي و ليبيا.

2)-الافتقار الى برامج محدودة الأهداف للتنمية المستدامة من خلال سياسة امنية و اقتصادية مدروسة[xxvi].

3)-عدم تنظيم هذا النوع من التجارة بالشكل المطلوب مما يؤدي الى خلق العديد من المشاكل في دخول و خروج السلع المسموح بها وغير المسموح بها في الجزائر.

4)-عدم ضبط الحدود نظرا لطولها و تعدد الدول المجاورة للجزائر و كثرة مناطق النزاع وانتشار ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدودة.

5)- وقوع نشاط هذا النوع من التجار في منطقة تعرف بمنطقة الساحل وهي تعد احد اكبر المناطق التي تتواجد فيها العديد من الجماعات الارهابية و تجار السلاح و التهريب الممنوعات وغيرها.

6)-الغلق المتكرر للحدود بين الجزائر و دول الجوار خاصة مع دولة مالي دون سابق انذار مما يلحق اضرار مادي معتبرة بتجار المقايضة الذين يعتمدون عليها والتي تكون مضبوط اوقات معينة يجب احترامها لتوصيل السلع و استلام اخر، مما يشكل احد اهم انشغالات التجار المناطق الحدودية.

7)-غياب البنية التحتية لاحتضان السلع القادمة من دول الجوار لاسيما الفواكه المدارية مثل المنجا و الاناناس وغيرها كمصانع لتحويل و التخزين هذه المنتجات.

8)-عدم القدرة على فرض سياسة الدولة على ساكنة الحدود نظرا لصعوبة ذلك ويعود ذلك لتكوين البشرية للمجتمع الصحروي من عشائر وقبائل وطوائف على غرار الطوارق والتوارق وغيرهم من سكان الصحراء الكبر التي تجمع العديد من العناصر على غرار المصاهرة وتجارة وغيرها ونجد العديد منهم لديه اكثر من جنسية كل هذا جعل من الحدود غير موجودة في الحسبان وهذا يخلق نوع من عدم الاستقرار في حالة اثارة هذا الموضوع لديهم ويكون سبب نزعات وفتن.

المصدرة ، مع العلم أن هذه السلع تنتج محليا ويمكن أن تدر أموالا كبيرة على الدولة وتساعد التجار على توسيع أنشطتهم وتطوير تعاملهم الاقتصادي. واعتبروا أن منع بعض السلع من الاستيراد كالفول السوداني والتوابل أثّر على القدرة الشرائية للمواطن البسيط ، خاصة أنها عندما كانت تستورد في إطار تجارة المقايضة كانت تباع بأسعار معقولة.

ثالثا-الاستراتجية المنتهجة لنهوض بتجارة المقايضة و تطويرها مستقبلا : حتى يتم النهوض بهذه التجارة لابد من انتهاج سياسة تشمل مجموع من النقاط الاساسية كما يلي:

- ❖ -التفات الحكومة و اعطاء اكثر اهتمام للمناطق الحدودية من خلال بعث مشاريع و برامج تنموية لساكنة هذه المناطق.
- ❖ -خلق بنية تحتية من اجل اقامة منشات صناعية تساهم في بعث فرص للاستثمار في مختلف المجالات لاسيما السياحية و الزراعية و الصناعات التحويلية.
- ❖ - وضع برنامج لإنجاز مقرات جديدة لمصالح الجمارك لمراقبة التبادلات التجارية ومحاربة ظاهرة التهريب بالمناطق الحدودية عبر التراب الوطني.
- ❖ - ضرورة مراجعة مجموع التشريعات الوطنية المتعلقة بتجارة المقايضة عبر الحدود وتوسيع قائمة المنتجات والبضائع المعنية بهذا النشاط التجاري و الإقتصادي ، حتى تتمشي مع المعطيات و الواقع الحالي الذي يعيشه ممارسو هذه التجارة التي يشتكون من العديد من الصعوبات[xxvii].
- ❖ -فتح المجال للممارسة هذا النشاط و تنظيمه من خلال فتح اسواق لاستقبال السلع الواردة و تسهيل دخول و خروج هذه السلع .
- ❖ -توسيعها إلى المنتجات الصناعية وذلك في إطار التنسيق المباشر بين مصالح الجمارك والضرائب والتجارة بكل ولاية جنوبية معنية .بما يسمح بفتح آفاق تجارية واقتصادية جديدة بين المؤسسات ووحدات الإنتاج المنتشرة عبر تراب تلك الولايات الجنوبية
- ❖ -تشديد و تنسيق العمل الامني و الجمركي لمكافحة التهريب و الاتجار بالبشر من خلال توسيع و الرفع من عدد المراكز الحدودية للمراقبة و التفتيش و كذا فتح معابر حدودية جديدة لمضاعفة التبادل التجارية مثلما تم في
- ❖ الحدود الجنوبية الغربية بين تندوف و موريتانيا مما يعزز فرص التبادل التجاري اكثر.

-**ويرى رئيس مرصد المتعاملين الإقتصاديين ورجال الأعمال الجزائريين في إفريقيا الغربية محمد دهاج** " أن تطوير تجارة المقايضة عبر الحدود في الجزائر وبالخصوص بأربع ولايات الجنوب (أدرار وتندوف وتمنراست و إيليزي) مسألة مشروطة .بمراجعة النصوص التشريعية المنظمة لهذا النشاط الذي يعود بالفائدة على التنمية الإقتصادية بهذه المناطق."[xxviii]

الخاتمة:

– منخلا ما تقدم ذكره اعلاه قان لتجارة الحدود هامة و المقايضة على وجه الخصوصأهمية بالغة في التنمية المحلية للمناطق الحدودية، ويمكن التأكيد على ان تجارة المقايضة تنمي قدرات السكان في المناطق الحدودية علي ممارسة النشاط الإقتصادي علي أسس قانونية، كما أنها تحد من ظاهرة التهريب عبر الحدود، و تطور تجارة الحدود يجعل هناك مصالح إقتصادية بين دول الجوار تدعم توحيد الرؤي السياسية فيما بينها، كما يؤدي نشاط تجارة الحدود إلي إستقرار المناطق الحدودية من الناحية الأمنية والإقتصادية والإجتماعية مما يحفز قاطني تلك المناطق النائية إلي التواجد فيها وعدم هجرها، وتسهم في تنمية منطقتهم وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول الجوار.

– من خلال ما تقدم ذكره اعلاه يمكن ان نذكر بعض التوصيات التي نراها مهمة لإثراء هذا الموضوع:

-خلق مناطق مشتركة للتّصنيع والتبادل الحر في المناطق الحدودية تكون الاساس في تكوين اقتصاد مشترك مع دول الجوار .

-دمج الشرائح العاملة في نشاط التجارة الموازية للمناطق الحدودية في مخططات عمل مشترك بين البلدين.

-تشجيع الاستثمار الخاص بالمشاريع التنموية ومتابعتها عبر الحدود، وخاصة في نقاط العبور، ليكون نقطة هامة لتوفير مناصب العمل.

-تكثيف الجهود للنهوض بالمنطقة الحدودية وتنميتها وفق مقاربة جديدة وأهداف واقعية مبنية على المنفعة المتبادلة

من خلال اشراك مواطني الولايات الحدودية في تنمية منطقتهم واستغلال ما تزخر به من خيرات لخلق ثروات جديدة واستحداث فرص عمل أخرى.

وعليه لابد على الجزائر وضع برامج تساهم في تطوير وترقية المناطق الحدودية بهدف دفع عجلة التنمية في مختلف المجالات ولاسيما مجال السياحي والصناعي والتجاري للمناطق الحدودي لتضمن بذلك تحقيق التكامل والتعاون السياسي والاقتصادي والامني بينها و بين دول الجوار.

-قائمة المراجع:

1-إبراهيم محمد عبد الرحيم إدريس دور تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية في السودان دراسة حالة ولايات دارفور (2003-2015) بحث مقدم لنيل درجة الدكتواره في الاقتصاد جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

ديسمبر 2015 .

2-حرم محمد بدوي محمد، أثر تجارة الحدود في التنمية الإقتصادية بولاية النيل الأزرق في الفترة (2002-2012)، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2015.

3-الحامدي عيدون، أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015.

4-حرم محمد بدوي محمد، عبد العظين سليمان المهل، دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الازرق و اثيوبيا ، مجلة العلوم الاقتصادية ، الجزء 2 العدد 16 لسنة 2015 ، عمادة البحث العلمي ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا.

5- رحايلية سيف الدين، بوداح عبد الجليل، الطاقة الشمسية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية: دراسة حالة الجزائر،ورقة بحثية مقدمة لفعالياتالمؤتمرالملتقى الدولى الأول بعنوان: تنمية و تطوير المناطق الحدودية: واقع و آفاق. 17-2016/11/17.

6- بوفاس الشريف ، بلايلية ربيع، الحدود الجزائرية بين التحديات التنموية و التهديدات الأمنية ، ورقة بحثية مقدمة لفعالياتالمؤتمرالملتقى الدولى الأول بعنوان: تنمية و تطوير المناطق الحدودية: واقع و آفاق. 17-2016/11/17.

7- جريبي السبتي ، بوخدنة آمنة، أثر تجارة الحدود على التنمية المحلية في المناطق الحدودية، ورقة بحثية مقدمة لفعالياتالمؤتمرالملتقى الدولى الأول بعنوان : تنمية و تطوير المناطق الحدودية: واقع و آفاق. 17-2016/11/17.

8- شامية بن عباس ، هدي معيوف ،محددات تنمية و تطوير المناطق الحدودية، بعض التجارب الناجحة في دول العالم ، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المؤتمر الملتقى الدولى الأول بعنوان : تنمية و تطوير المناطق الحدودية: واقع و آفاق. 17-2016/11/17.

9-الجريدة الرسمية رقم 7 الصادر في 1994/12/19.

10- الجريدة الرسمية رقم 12 الصادر في 1999/04/16.

11- الجريدة الرسمية رقم 26 الصادر في 2001/05/09.

12- الجريدة الرسمية رقم 80 الصادر في 2005/12/11.

13- الموقع التالي: http://ar.aps.dz/regions/47333-2017-09-11-15-51-33

14- الموقع التالي: http://www.drcouargla.dz/index.php/bilan-com-ext/deftroc

15- الموقع التالي: https://www.djazairess.com/echorouk/20750

16- الموقع التالي: http://www.dune-voices.info/public/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%

17- الموقع التالي: http://www.drcouargla.dz/index.php/bilan-com-ext/deftroc

18- الموقع التالي: http://www.adnsolution.net/investar/index.php?news=227

19- الموقع التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

---

[i] – رحايلية سيف الدين، بوداح عبد الجليل، الطاقة الشمسية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية: دراسة حالة الجزائر،ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المؤتمر الملتقى الدولى الأول بعنوان: تنمية و تطوير المناطق الحدودية: واقع و آفاق. 17-2016/11/17، ص 8.

[ii] – الحامدي عيدون، أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015، ص33-36.

[iii] – نفس المرجع السابق، ص31.

[iv] – نفس المرجع السابق ، ص 31.

[v] – بوفاس الشريف ، بلايلية ربيع، الحدود الجزائرية بين التحديات التنموية و التهديدات الأمنية ، ورقة بحثية مقدمة لفعالياتالمؤتمرالملتقى الدولى الأول بعنوان: تنمية و تطوير المناطق الحدودية: واقع و آفاق. 17-2016/11/17،ص 6.

[vi] –حرم محمد بدوي محمد، عبد العظين سليمان المهل، دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الازرق و اثيوبيا ، مجلة العلوم الاقتصادية ، الجزء 2 العدد 16 لسنة 2015 ، عمادة البحث العلمي ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، ص 52.

[vii] – نفس المرجع السابق ، ص 53.

[viii] – نفس المرجع السابق ، ص 54.

[ix] – نفس المرجع السابق ، ص 54.

[x] – إبراهيم محمد عبد الرحيم إدريس دور تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية في السودان دراسةحالة ولايات دارفور (2003-20015) بحث مقدم لنيل درجة الدكتواره في الاقتصاد جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ديسمبر 2015 م. ص 125

[xi] – حرم محمد بدوي محمد، أثر تجارة الحدود في التنمية الإقتصادية بولاية النيل الأزرق في الفترة (2002-2012)، رسلة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2015. ص ص 85-87.

[xii] –الجريدة الرسمية رقم 7 الصادر في 1994/12/19.

[xiii] – الجريدة الرسمية رقم 12 الصادر في 1999/04/16.

[xiv] – الجريدة الرسمية رقم 26 الصادر في 2001/05/09.

[xv] – الجريدة الرسمية رقم 80 الصادر في 2005/12/11.

[xvi] –انظر الموقع التالي: http://www.drcouargla.dz/index.php/bilan-com-ext/deftroc

[xvii] – انظر الموقع التالي: https://www.djazairess.com/echorouk/20750

[xviii] – انظر الموقع التالي: http://www.dune-voices.info/public/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%

[xix] – انظر الموقع التالي: http://www.drcouargla.dz/index.php/bilan-com-ext/deftroc

[xx] – انظر الموقع التالي: http://www.adnsolution.net/investar/index.php?news=227

[xxi] – انظر الموقع التالي: http://www.adnsolution.net/investar/index.php?news=227

[xxii] – حرممحمدبدوبمحمدوعبدالعظيممسليمانالمهل، مرجع سابق، ص 89.

[xxiii] – حريبي السبتي ، بوخدنة آمنة، أثر تجارة الحدود على التنمية المحلية في المناطق الحدودية، ورقة بحثية مقدمة لفعالياتالمؤتمرالملتقى الدولى الأول بعنوان : تنمية و تطوير المناطق الحدودية: واقع و آفاق. 17-2016/11/17، ص 10.

[xxiv] – نفس المرجع ، ص 11.

[xxv] –نفس المرجع ، ص 14.

[xxvi] – شامية بن عباس ، هدي معيوف ،محددات تنمية و تطوير المناطق الحدودية، بعض التجارب الناجحة في دول العالم ، ورقة بحثية مقدمة لفعالياتالمؤتمرالملتقى الدولى الأول بعنوان : تنمية و تطوير المناطق الحدودية: واقع و آفاق. 17-2016/11/17،ص 10.

[xxvii] – انظر الموقع التالي: http://ar.aps.dz/regions/47333-2017-09-11-15-51-33

[xxviii] – انظر الموقع التالي: http://ar.aps.dz/regions/47333-2017-09-11-15-51-33